

## 2- نظرية ادم سميث في الميزة المطلقة:

في عام (1776) نشر آدم سميث كتابه (ثروة الأمم) حيث هاجم فيه النظرة الميركانتيلية عن التجارة ، ودعا بدلا منها الى حرية التجارة ويرى سميث انه بالتجارة الحرة يمكن لكل قطر ان يتخصص في انتاج السلعة التي له فيها ميزة مطلقة( او يمكن ان ينتجها بكفاءة اكبر من غيره من الأقطار) ويستورد تلك السلع التي لا تتوفر له فيها ميزة مطلقة (او ينتجها بكفاءة اقل ) وبعبارة أخرى يمكن ان تحدث التجارة بين بلدين اثنين فقط اذا حاول كل واحد منهم انتاج سلعة واحدة في كلفة انتاج اقل من البلد الاخر.

تقييم نظرية الميزة المطلقة:

أ- الانتقادات العامة:

1- ان نظرية الميزة المطلقة لا تستطيع ان تفسر الا جزءا صغيرا جدا من التجارة الدولية في الوقت الحاضر ، ذلك الذي يتم بين الأقطار المتقدمة والنامية.

2- ان الميزة المطلقة ما هي إلا حالة خاصة من نظرية اكثر عموما منها الا وهي نظرية الميزة النسبية.

3- ان نظرية الميزة المطلقة رغم توضيحها لأهمية التجارة وتبينها للفوائد التي تجنى منها الا انها لم تحاول ان تجيب على السؤال التالي : ما هو مصير الدولة التي لا تتمتع بميزة مطلقة في انتاج سلعة ما ؟

ب - الانتقادات الخاصة:

1- من غير المعقول ان يتم التبادل مع بلد واحد بل يتم التبادل بين اكثر من بلد واكثر من سلعة واحدة .

2- عناصر الإنتاج هي أربعة ( العمل ، رأس المال ، ارض ، تنظيم ) و بمزيج من هذه العناصر نحصل هلى سلعة وليس بالاكتهاء بعنصر العمل فقط .

3- ان سياسة حرية التجارة يمكن ان تطبق بين بلدين ولكن بشرط ان يكون البلدين بنفس التطور الاقتصادي والا فإنه اذا تم التبادل التجاري مع الحرية التجارية بين بلدين احدهما متطور وأخر نامي فإن المكاسب ستكون لصالح البلد المتطور على حساب البلد النامي.

4- لا يمكن ثبات المستوى التكنولوجي في الإنتاج حيث ان هناك الابتكارات والاختراعات التي تحدث اثناء العمليات الإنتاجية.

5- سوق المنافسة التامة هو سوق افتراضي وان الواقع يشير الى العكس من ذلك بمعنى سيادة

المنافسة الاحتكارية او المطلقة.

## ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان أساسي ومنسق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني وحكومات ومؤسسات أجنبية، وهو ذو جانبين لتلك المعاملات، كما أنه أسلوب لتنظيم المقبوضات والمدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. ومن هذا التعريف يتبين أن ميزان المدفوعات يعنى بتسجيل كافة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها أي دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي، وتسجل كافة العمليات التي تقتضي دفع مبالغ من قبل الدولة أو مؤسساتها إلى العالم الخارجي في الجانب المدين، فيما تسجل كافة العمليات التي تستدعي استلام الدولة لمبالغ من العالم الخارجي في الجانب الدائن منه .

### العناصر الأساسية لميزان المدفوعات

#### " الجانب الدائن والجانب المدين في حساب ميزان المدفوعات "

في مسار الصفقات التجارية الدولية للبلد ، محاسب ميزان المدفوعات يوظف تشكيلة متنوعة من الاجراءات، لسنا بحاجة لان نقلق بشأن جميع التفاصيل لأننا نبحث فقط عن معرفة عملية عن الحسابات لغرض تفسير وفهم الاتجاهات الاقتصادية العامة، الاحداث، والسياسات .

ومع ذلك، فإنه من الأساسي فهم نظام تصنيف الارصدة الدائنة والارصدة المدينة. كقاعدة عمل عامة، فقرات الرصيد الدائن في حساب ميزان المدفوعات تعكس الصفقات التجارية التي تعطي ارتفاعا للمدفوعات باتجاه الداخل ( داخل الاقتصاد الوطني ).

الفقرات الرئيسية هي الصادرات، تدفقات الاستثمار الاجنبي الى الاقتصاد الوطني، ومقبوضات الفائدة والاسهم المالية المتأتية من استثمارات البلد في الخارج.

من خلال الاصطلاح، فقرات الرصيد الدائن ( التي تعطي ارتفاعا في المدفوعات المتدفقة للداخل) سجلت بإشارة موجبة .

فقرات الرصيد المدين في حسابات ميزان المدفوعات تعكس الصفقات التجارية التي تعطي ارتفاعا للمدفوعات المتجهة الى خارج الاقتصاد الوطني.

الفقرات الرئيسية هي الاستيرادات، الاستثمارات التي تقوم بها البلدان الاجنبية من خلال المقيمين المحليين، ومدفوعات الفائدة والاسهم المالية التي يقدمها البلد على الاستثمارات التي يقوم بها المستثمرون الأجانب.

من خلال الاصطلاح، فقرات الرصيد المدين ( التي قادت الى مدفوعات متدفقة للخارج ) سجلت بإشارة سالبة .

الفقرات صنفتم الى اربعة مجاميع رئيسية تناقش كالاتي :

المجموعة الاولى : الحساب الجاري

فقرات الجانب الدائن ( إشارة + ) تتضمن الصادرات من السلع والخدمات، الدخل ( مثل الفائدة والأسهم المالية) المستلمة من الاستثمارات في الخارج، دخل العامل ( مثل الاجور ) المكتسبة في الخارج ( أي أجور المواطنين العاملين في الخارج )، وفترة التحويل من طرف واحد متمثلة بالهبات المستلمة من الخارج.

فقرات الرصيد المدين ( إشارة - ) هي الاستيرادات من السلع والخدمات، الدخل المدفوع للمقيمين من البلدان الأخرى من الاستثمارات وخدمات العامل الاجنبي في البلد، والتحويلات من طرف واحد متمثلة بالهبات المرسله الى الخارج .

**الاختلال في ميزان المدفوعات وأسبابه**

ان التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات بموجب طريقة القيد المزدوج يخفي وراءه حقيقة الوضع الاقتصادي لهذا الميزان، أي إمكانية حدوث اختلال بالمعنى الاقتصادي، وتوجد أسباب عديدة تؤدي الى هذا الخلل، والتي يمكن اجمالها كالتالي:

1- الاضطرابات القصيرة الأجل :

ومنها الآفات التي تصيب المحاصيل الزراعية، خاصة تلك التي تصيب المحاصيل التي تعتمد عليها الدولة في التصدير، الأمر الذي يسبب خللا في ميزان المدفوعات، كذلك يحصل هذا الاختلال في أوقات الحروب، والتغيرات الموسمية التي تحصل لعدد من البلدان النامية الزراعية.

2- التغيرات في الدخل النقدي :

يتغير الدخل في حالة الدورات التجارية، إذ من الممكن أن يكون البلد في حالة تضخم أو انكماش، فإذا حصل تضخم فان هذا يعني إن الطلب الكلي على السلع والخدمات يتجاوز الانتاج الكلي المحلي وهذا يقود الى عجز لأن الطلب الفائض سينصب على الاستيرادات.

3- التغيرات الهيكلية :

إذا كانت التغيرات في الدخل القومي هي تغيرات في النشاط الاقتصادي، فإن التغير العيكي يقتصر على قطاع واحد من الاقتصاد القومي، ويمكن أن يحصل هذا في جانب الطلب أو جانب العرض، فظروف العرض تتغير عندما تستنزف الموارد الطبيعية وترتفع التكاليف، أو عندما يكون هناك اختراع أو تحسين في طرائق الانتاج فيؤدي الى تخفيض التكاليف وزيادة الانتاج. إن هذا يمثل اختلالا هيكليا على مستوى العرض والطلب على السلع.

كما إن هناك اختلالا هيكليا على مستوى عوامل الإنتاج، وهذا يحدث إذا كانت أسعار عوامل الإنتاج لا تعكس صورة حقيقية لمدى توافر هذه العوامل. وقد لا ينعكس أثر هذا الاختلال مباشرة على ميزان المدفوعات إذ قد يتكيف اقتصاد الدولة مع الوضع المختل.

ولإيضاح ذلك نفترض أن الدولة في وضع توازني، ومن ثم فإن أسعار عوامل الإنتاج تعكس نسب توافر هذه العوامل إلا أنه نتيجة لضغط النقابات العمالية ارتفعت الأجور بمعدلات تفوق إنتاجية العامل الأمر الذي ترتب عليه تحول الصناعات إلى أساليب إنتاجية تستخدم نسبة أقل من العمل ونيبة أقل من رأس المال، ومن شأن ذلك حصول بطالة هيكلية في الدولة، وهذا يعني إن التوازن في ميزان المدفوعات ممكن لكن على حساب البطالة والاختلال الهيكلي.

#### 4- حركة رؤوس الأموال :

يعد هروب رأس المال مثالا على الحركة الكبيرة لرأس المال، إن الدول المتخلفة على العموم تعاني من قصور في رأس المال وذلك لانخفاض الدخل ومن ثم الميل الحدي للدخار، ومما يزيد الأمر سوءا هرب رأس المال منها خوفا من التأميم والمصادرة والاضطرابات السياسية.